المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022

تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة

الوثيقة: EB 2022/137/R.23

بند جدول الأعمال: 13(أ)

التاريخ: 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب (EB 2019/128/R.41/Rev.1) وإطار الرقابة الداخلية (EB 2019/127/R.39).

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو لاستعراض التحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة، والإحاطة علما به.

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة

أولا – الخلفية

ألف- وظيفة الجرائم المالية ووظيفة الرقابة في الصندوق

1- مع تطور نموذج العمل في الصندوق للنهوض بمهمته، تواصل المنظمة تطبيق اللامركزية وزيادة التفويض بالصلاحيات إلى الميدان والعمل مع القطاع الخاص. وفي حين أن هذه التغييرات تفتح فرصا جديدة، فإنها تغيِّر ملامح المخاطر والأهمية النسبية للمعاملات. ومن المهم التخفيف من المخاطر ذات الصلة من أجل حماية الرأي غير المتحفظ للمراجعين عن الصندوق وضمان الحفاظ على ثقة المانحين وأصحاب المصلحة.

2- ويدير الصندوق هذه المخاطر بطريقتين تتمثلان في الامتثال لسياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب التي تدعمها وظيفة الجرائم المالية، والامتثال لإطار الرقابة الداخلية الذي تدعمه وظيفة الرقابة.

3- وبعد الموافقة على سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب وإطار الرقابة الداخلية في نهاية عام 2019، أنشئت الوظيفتان بموجب نشرة لرئيس الصندوق في عام 2020 في دائرة العمليات المالية ضمن شُعبة المراقب المالي.

4- وتقع على وظيفة الجرائم المالية التابعة لشُعبة المراقب المالي، وهي وظيفة الامتثال، المسؤولية عن الآتي: (أ) إجراء عمليات فحص وتقييمات يومية (للجزاءات، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتهرب الضريبي، وتدفقات الأموال غير المشروعة، والمجالات ذات الصلة) للكيانات والأفراد الذين يمارس الصندوق أعمال معهم وفقا لسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب لضمان حماية الملفات الرئيسية للموردين/الشركاء/الموظفين، كجهة ضامنة؛ (2) قيادة آليات خصوصية البيانات الشخصية وحمايتها في الصندوق، كجهة ضامنة.

5- وتقع على وظيفة الرقابة في شُعبة المراقب المالي، وهي ليست وظيفة مراجعة للحسابات، بل وظيفة للدعم والاستعراض بين وظيفتي خطي الدفاع الأول والثالث، المسؤولية عن: (أ) وضع الضوابط المُثلى في الصندوق وتقديرها وفقا لإطار الرقابة الداخلية الذي يلتزم بالمبادئ التي وضعتها لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة Treadway، وقيادة الممارسات المتبعة بين المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، وذلك في نهاية المطاف بهدف دعم الحصول على آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات الخارجيين؛ (2) توفير الأدوات الرقمية وإجراء التحسينات اللازمة لأساليب العمل التي تُمكن من تحقيق الكفاءة في الأعمال؛ (3) تحقيق التمكين والتفويض بالصلاحيات ورصده، كجهة ضامنة.

6- وللوظيفتين كلتاهما الملاك الوظيفي اللازم، وقد وضعتا إجراءات وعمليات، وطبقتا نظما وأجرتا اتصالات ونظمتا تدريبا لإدماج الوظيفتين في المنظمة.

7- ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2021، منعت وظيفة الجرائم المالية الصندوق من ممارسة أعمال مع 15 من الأطراف التي تعتبر مشمولة بمسائل متعلقة بجرائم مالية أو مسائل ذات صلة، وتعتبر عالية المخاطر أو

حمراء (منذ إنشائها في عام 2020: 34 طرفا). وبلغ مجموع الأطراف المشمولة بقائمة الرصد أو المراقبة منذ عام 2021 ما عدده 43 طرفا (منذ إنشائها في عام 2020: 71 طرفا).

8- ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2021، قدّرت وظيفة الرقابة ودعمت أو تدعم حاليا 17 مكتبا ميدانيا للصندوق، ومن المقرر تقديم الدعم إلى خمسة مكاتب إضافية بحلول نهاية عام 2022، ليصل المجموع إلى 22 مكتبا للصندوق. وقُدمت حتى تاريخه 35 توصية تدعو إلى إدخال تحسينات على الرقابة. وتُمثل هذه الأدوات الرقمية (التوقيعات الرقمية، وبرمجيات الجرائم المالية، والنماذج الإلكترونية للتفويض بالصلاحيات، والتصديقات الإلكترونية التي يصدرها نظام تتبع تنفيذ التوصيات والضوابط (TeamMate+ Controls)، وتقارير حقوق الوصول، والمصروفات النثرية الإلكترونية، والنماذج الإلكترونية الخاصة بتسليم المسؤولية عن الحوافظ، وقوائم الجرد الإلكترونية) أدوات جديدة أنشئت ونُفذت وأُطلقت ولم تكن متاحة قبل إنشاء هذه الوظيفة. وعلاوة على ذلك، قُدم تدريب إلى 077 1 من الموظفين حتى الآن.

9- وتعمل شعبة المراقب المالي في تعاون وثيق مع الدوائر والشُعب الأخرى، ولا سيما دائرة إدارة البرامج في مكاتب الصندوق على المستوى العالمي، فضلا عن مكتب المستشار العام، وتتقاسم النتائج ذات الصلة مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، ومكتب المراجعة والإشراف، وبحسب الاقتضاء، مع مكتب الشؤون الأخلاقية. وتُشارك شُعبة المراقب المالي في منتديات المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كعضو للتعلم من الممارسات الرائدة وتبادلها. وفي عام 2022، شاركت شُعبة المراقب المالي في اجتماع المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن نزاهة القطاع الخاص وعرضت في الاجتماع أعمال الصندوق بشأن خصوصية البيانات الشخصية وحمايتها، وشاركت في الندوة السنوية السادسة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن الخصوصية بقيادة مؤسسة التمويل الدولية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

10- والغرض من هذه الورقة هو تقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز في الفترة من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2021 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2022 في تنفيذ إطار الرقابة الداخلية وسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب التي وافق عليها المجلس التنفيذي، والوظائف ذات الصلة بتنفيذ السياسات.

ثانيا – التنفيذ والنتائج

ألف- وظيفة الجرائم المالية

11- تهدف سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في الصندوق إلى منع الصندوق من ممارسة الأعمال مع الأطراف المدرجة على قوائم الجزاءات المعتمدة من الصندوق، أو التي شاركت في غسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو مخاطر ذات صلة - وبالتالي الحد من تعرض المنظمة للضرر الذي يمس سمعتها، أو الخسارة المالية، أو المسؤولية القانونية.

12- وتنفذ وظيفة الجرائم المالية سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب وتقود جميع المجالات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، والجزاءات والضرائب، والمجالات ذات الصلة. وفي عام 2022، أنشئت وظيفة موظف مسؤول عن حماية البيانات لقيادة المسائل المتعلقة بخصوصية البيانات وحمايتها في الصندوق من أجل تحقيق الامتثال للمبادئ التوجيهية في الصندوق لحماية البيانات الشخصية.

13- ووضعت إجراءات الجرائم المالية، التي تتواءم مع سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب التي تحدد بالتفصيل نطاق الفحص والتقديرات، ونهج العناية الواجبة للنزاهة، ورصد العناية الواجبة المعززة، بما في ذلك متطلبات 'اعرف عميلك'، ومنهجية التصنيفات، والتصعيد، والتوصيات، والإبلاغ، وكذلك التدريب والدعم.

14- ويطبق في الصندوق حل برمجي مؤتمت متوافق مع المعايير المعمول بها في هذا المجال طورته شركة LexisNexis، ويشمل حاليا أكثر من 2 مليار بند يحتوي على سجلات إنفاذ، ووسائط إعلام سلبية، وقوائم جزاءات معتمدة، وغير ذلك من البيانات ذات الصلة. وتُجري برمجية LexisNexis الخاصة بالجرائم المالية فحصا يوميا آليا لنحو 000 23 طرف في الملفات الرئيسية للموردين/الشركاء/الموظفين في الصندوق، وتوضع علامة على أي استثناءات لمتابعتها من جانب اختصاصي في الجرائم المالية. وتُسجل الأداة أيضا شركاء المراحل النهائية الذين يمارس الصندوق أعمالا معهم. وتتاح البرمجية لجميع موظفي الصندوق على نطاق العالم، الذين يستخدمون البرمجية أيضا للتأكد مما إذا كانت هناك أي مسائل مثيرة للقلق بشأن نزاهة الشركاء/الموردين/الاستشاريين المحتملين. ويوضح الشكل 1 لوحة متابعة يستخدمها الفريق لأغراض التحليل.

الشكل 1

لوحة المتابعة التي يستخدمها فريق الجرائم المالية التابع لشُعبة المراقب المالي

15- وأدخل الصندوق بنودا رئيسية بشأن مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، والجزاءات، في اتفاقيات الاقتراض والتمويل المتفاوض عليها، بما في ذلك اتفاقيات التمويل التكميلية. كما أدخلت عمليات مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في وثائق الصندوق، مثل إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق، واستراتيجية الموارد التكميلية، وإجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والمبادئ التوجيهية للصندوق الأخضر للمناخ، وإطار الاقتراض المتكامل، والرسالة الموجهة إلى المقترض، والمبادئ التوجيهية للخزانة، وبيان سياسة الاستثمار في الصندوق.

16- ويُجري الصندوق تقديرات معززة ومتعمقة للعناية الواجبة بشأن الأنشطة/المعاملات/الأطراف ذات المخاطر المرتفعة، وقد تشمل استبيانات واستعراضات مفصلة في إطار عملية اعرف عميلك، وبشأن غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والمخاطر ذات الصلة، وإجراءات أكثر تعمقا للتحقق من ملكية الانتفاع النهائي، وتقديرات مجدولة منتظمة على فترات أقصر، والاستخدام المحتمل لشركات تحقيق متعاقد معها محليا، وسجلات مفصلة للإبلاغ والمراجعة.

17- وبعد إجراء تقدير للعناية الواجبة للنزاهة و/أو العناية الواجبة المعززة، يحصل كل طرف من الأطراف التي يتعامل معها الصندوق أو يخطط للقيام بذلك، على تصنيف وتوصية استنادا إلى تقدير المخاطر وفقا لمقياس المخاطر المعياري المؤلف من أربع نقاط المعمول به في الصندوق - مرتفعة (حمراء)، وكبيرة (برتقالية)، ومتوسطة (صفراء) ومنخفضة (خضراء) بما يتماشى مع المعايير المطبقة في هذا المجال لدى المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتُلغى فورا في الملفات الرئيسية للصندوق أي أطراف ذات مخاطر مرتفعة أو كبيرة، ولا يمكن بالتالي تقديم أي مدفوعات إلى هذه الأطراف إلى أن يعاد تنشيطها إذا ومتى تم التخفيف من هذه المخاطر. وتُطبق شُعبة المراقب المالي أحد الضوابط الرئيسية وتقوم برصد تنشيط وإعادة تنشيط العناصر في الملفات الرئيسية.

18- وحتى سبتمبر/أيلول 2022، كانت الغالبية العظمى التراكمية (99.1 في المائة) من بين نحو 000 23 من الأطراف التي تُفحص يوميا، خضراء (منخفضة المخاطر) وكانت نسبة صغيرة (0.8 في المائة) برتقالية أو صفراء (كبيرة أو متوسطة المخاطر) حيث توجد بعض الشواغل الأقل الأهمية والتي لا تستدعي تقليص علاقة العمل معها، وكانت نسبة أقل (0.1 في المائة) حمراء (مخاطر مرتفعة) حيث يقوم الصندوق عادة بتقليص علاقة العمل معها أو عدم الدخول فيها. وتتطلب الإجراءات تصعيد البنود الكبيرة والمرتفعة المخاطر إلى المراقب المالي في الصندوق الذي يُشارك بنشاط في النظر في هذه البنود، وتصعيد البنود المرتفعة المخاطر إلى كبير الموظفين الماليين ليكون على علم بها ولاستعراضها. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدم تقارير منتظمة إلى لجنة المخاطر ذات الصلة.

19- وأصدر الصندوق في عام 2021 مبادئ توجيهية بشأن خصوصية البيانات الشخصية تتواءم مع الممارسات الرائدة في مجال خصوصية البيانات الشخصية وحمايتها على النطاق العالمي. وهي توفِّر المبادئ الثمانية لحماية البيانات (الاستخدام المشروع والعادل والشفاف للبيانات، وتقييد الغرض، وتقليل البيانات إلى أدنى حد، والدقة، وتقييد التخزين، والأمن، وبروتوكولات نقل البيانات الشخصية، والمساءلة)، وأدوار الموظفين، وأنواع البيانات الشخصية، وبيانات الفئات الخاصة، وقواعد الإبلاغ عن حالات خرق البيانات، وحقوق الأشخاص موضوع البيانات وآليات ممارسة هذه الحقوق، ومتطلبات تقييمات أثر حماية البيانات، وقواعد تبادل البيانات الشخصية، وعمليات الحوكمة والإبلاغ. ونجح الصندوق في اجتياز تقييم الاتحاد الأوروبي لهذه الركيزة الجديدة.

باء- وظيفة الرقابة

20- الهدف من وظيفة الرقابة التي تجريها شُعبة المراقب المالي وإطار الرقابة الداخلية هو ضمان وجود ضوابط داخلية قوية في كل مكتب ميداني لا مركزي وفي كل مكتب من مكاتب المقر، وتعميم أدوات رقمية لتعزيز الضوابط المؤتمتة بدلا من الاعتماد على الضوابط اليدوية التي تكون عرضة للخطأ والتدليس، وتعزيز التفويض بالصلاحيات، لا سيما للمكاتب الميدانية من أجل تعزيز وتمكين وظائف الصندوق في الخطوط الأمامية.

21- ومن خلال الجمع بين البعثات المادية والافتراضية، توفِّر الوظيفة استعراضا ودعما مخصصين لمكاتب الصندوق الميدانية وفي المقر، وهو ما لم يكن متاحا في الصندوق من قبل. والهدف من ذلك هو أن يكون الصندوق مطمئنا تماما للضوابط الداخلية المطبقة في جميع مكاتبه العالمية والمعتمدة من رؤساء المكاتب، وأن تكون هذه المكاتب مجهزة بأحدث الأدوات الرقمية ومقومات التمكين من خلال التفويض بالصلاحيات من أجل العمل بفعالية لتحقيق أهداف الصندوق.

22- وفيما يتعلق بالهدف الأول المتمثل في ضمان ضوابط داخلية قوية، يجري تقدير الضوابط الداخلية المُثلى وفقا لخطة العمل السنوية القائمة على المخاطر، بناء على ستة أبعاد: (1) حقوق الوصول والفصل بين الواجبات؛ (2) التفويض الرئيسي أو التفويض الفرعي بالصلاحيات؛ (3) الحسابات المصرفية والنقدية؛ (4) مخاطر

التدليس في التوريد في المشروعات؛ (5) عمليات الإغلاق المالي؛ (6) مخاطر التدليس في أساليب العمل. وهي تنسق مع شعب المقر ذات الصلة التي قد تتحمل مسؤوليات معينة في الأبعاد الستة.

23- وتُقدَّر الأبعاد الستة من خلال اختبارات للرقابة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استعراض ما يلي: (1) نتائج استبيان بشأن الرقابة تستكمله المكاتب؛ (2) المناقشات مع موظفي مكاتب الصندوق؛ (3) رسم خرائط لأساليب العمل، وتقارير المراجعة الداخلية والخارجية؛ (4) لوحات المتابعة الداخلية؛ (5) حقوق الموظفين في الوصول؛ (6) البيانات المستمدة من نُظم التوريد والنُظم الأخرى بشأن التدليس المحتمل؛ (7) علاقات الوكالة المضيفة وتسوياتها؛ (8) الحساب المصرفي وسجل المصروفات النثرية والتسويات؛ (9) نتائج الجرائم المالية ومخاطرها، ومؤشرات التدليس والنتائج؛ (10) بيانات عن الاستشاريين وبنود النفقات المادية الأخرى؛ (11) المعلومات الأخرى ذات الصلة التي تؤيد وتدعم النتائج.

24- وتُسفر البعثات عن تقرير للبعثة يتضمن بطاقة أداء المراقب المالي (الجدول 1) وهي بطاقة الصحة المالية بشأن الأبعاد الستة التي تخضع للاستعراض لمكتب التابع للصندوق. وحيثما تُلاحظ مواطن ضعف في الرقابة، تسجل توصيات في التقرير، ويقوم المكتب بإعداد خطة عمل تشمل جدولا زمنيا للتنفيذ والمتابعة. ويتضمن تقرير البعثة أيضا ملحقا (الجدول 3) يلخص الأدوات الرقمية وحالة التدريب للمتابعة.

الجدول 1

بطاقة أداء المراقب المالي

	أبعاد الرقابة الداخلية	**التصنيف**
المكتب الميداني أو الشعبة: الضوابط الداخلية القائمة	1- حقوق الوصول والفصل بين الواجبات	
	2- التفويض الرئيسي أو التفويض الفرعي بالصلاحيات	
	3- الحسابات المصرفية والنقدية وحماية الأصول	
	4- مخاطر التدليس في التوريد في المشروعات	
	5- عمليات الإغلاق المالي	
	6- مخاطر التدليس في أساليب العمل	

الدرجة الإجمالية للضوابط الداخلية للمكتب أو الشعبة	

	لا توجد مواطن ضعف رئيسية في الرقابة أو مسائل متعلقة بالكفاءة – لا يتطلب اتخاذ أي إجراء
	بعض مواطن الضعف في الرقابة أو مسائل متعلقة بالكفاءة تتطلب خطة عمل لمعالجتها (ما يصل إلى 12 شهرا)
	مواطن ضعف كبيرة في الرقابة أو مسائل متعلقة بالكفاءة تتطلب خطة عمل لمعالجتها (شهران إلى ستة أشهر)

25- وبمجرد الاتفاق على تقرير البعثة وإصداره، يُطلب إلى رئيس المكتب استيفاء شهادة بالضوابط الداخلية الكافية، توقّع رقميا وتُستخدم كأساس لشهادة التصديق المؤسسي الشامل للضوابط الداخلية التي تصدر سنويا ويوقعها الرئيس وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي.

26- وتستخدم الوظيفة حلا برمجيا متوافقا مع المعايير المعمول بها في هذا المجال، وهو نظام تتبع تنفيذ التوصيات والضوابط (TeamMate+ Controls) في جميع الأنشطة المذكورة أعلاه، من أجل ضمان الأخذ بنهج رقمي شامل في البعثات والتوثيق والإبلاغ والتصديقات.

27- وأجرت الوظيفة، منذ إنشائها قبل سنتين، 14 استعراضا وبعثة للدعم، إلى جانب ثلاث بعثات أخرى جارية، وخمس بعثات مقرر تنظيمها بحلول نهاية عام 2022 (الجدول 2). ومن بين البعثات الأربع عشرة التي جرى الانتهاء منها، صُنفت 11 بعثة على أنها خضراء (لا توجد مواطن ضعف رئيسية في الرقابة)، وثلاث بعثات على أنها صفراء (بعض مواطن الضعف في الرقابة تتطلب اتخاذ إجراء)، ولم تُصنِّف أي منها على أنها

حمراء (مواطن ضعف كبيرة في الرقابة). وفي الفترة نفسها، قُدمت 35 توصية، ونُفذت منها 18 توصية، والباقي في طريقه إلى التنفيذ بحلول المواعيد المحددة.

الجدول 2

قائمة وظيفة الرقابة بشأن مكاتب الصندوق الميدانية التي نُظِّمت فيها بعثات للاستعراض والدعم وصدرت توصيات بشأنها

الشعبة الإقليمية	*قائمة البلدان التي اكتمل فيها التقدير*	*عدد التوصيات الصادرة*	*عدد التوصيات الجارية*	*عدد التوصيات المنفذة*
آسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش	3	3	0
آسيا والمحيط الهادي	الصين	2	1	1
آسيا والمحيط الهادي	الهند	2	1	1
آسيا والمحيط الهادي	إندونيسيا	3	3	0
آسيا والمحيط الهادي	الفلبين	1	1	0
آسيا والمحيط الهادي	فييت نام	3	0	3
أفريقيا الشرقية والجنوبية	كينيا	2	1	1
أفريقيا الشرقية والجنوبية	جنوب أفريقيا	3	2	1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	بيرو	3	0	3
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	مصر	3	3	0
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	السودان	3	0	3
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	تركيا	3	0	3
أفريقيا الغربية والوسطى	الكاميرون	3	2	1
أفريقيا الغربية والوسطى	كوت ديفوار	4	3	1
أفريقيا الشرقية والجنوبية	جمهورية تنزانيا المتحدة	جارية		
أفريقيا الشرقية والجنوبية	رواندا	جارية		
أمريكا اللاتينية والكاريبي	البرازيل	جارية		
أفريقيا الشرقية والجنوبية	إثيوبيا	ستصدر بحلول نهاية عام 2022		
أمريكا اللاتينية والكاريبي	بنما	ستصدر بحلول نهاية عام 2022		
أفريقيا الغربية والوسطى	السنغال	ستصدر بحلول نهاية عام 2022		
أفريقيا الغربية والوسطى	نيجيريا	ستصدر بحلول نهاية عام 2022		
أفريقيا الغربية والوسطى	غانا	ستصدر بحلول نهاية عام 2022		
	المجموع	**38**	**20**	**18**

28- وفيما يتعلق بالهدف الثاني المتمثل في توفير الأدوات الرقمية لتعزيز الضوابط على نطاق الصندوق، تنسق الوظيفة عدة مشروعات رئيسية في مجال التكنولوجيا: (1) التوقيعات الرقمية؛ (2) تتبع قواعد البيانات التسلسلية في الصندوق؛ و(3) تعميم حل LexisNexis البرمجي بشأن الجرائم المالية؛ (4) نظام تتبع تنفيذ التوصيات والضوابط (TeamMate + Controls)؛ (5) النماذج الإلكترونية للتفويض بالصلاحيات؛ (6) النماذج الإلكترونية لحماية خصوصية البيانات الشخصية؛ (7) تقارير حقوق الوصول الإلكتروني؛ (8) تقارير تسوية المصروفات النقدية النثرية؛ (9) النموذج الإلكتروني لعملية تسليم المهام إلى المديرين القطريين.

29- ونُفذت التوقيعات الرقمية في الصندوق، وخلال ثمانية أشهر من الاستخدام، وقِّعت أكثر من 000 4 صفحة رقميا على نحو آمن وقُدم تدريب إلى أكثر من 150 شخصا في العالم، ولا يزال تعميم هذه التوقيعات مستمرا. ويتتبع مشروع قواعد البيانات التسلسلية (TRACE Blockchain) الأموال من المانحين إلى المزارعين، وأتم مرحلته التجريبية الأولى ودخل مرحلته الثانية من التنفيذ. وتتاح برمجية الجرائم المالية لما عدده 700

موظف على نطاق العالم، ويمكنهم من خلالها الاستعلام من خلال النظام قبل التعاقد مع الموردين/الاستشاريين/الشركاء. ويُستخدم نظام تتبع تنفيذ التوصيات والضوابط (TeamMate+ Controls) في 17 مكتبا من المكاتب التي انتهت من بعثات استعراض ودعم الرقابة أو التي لا تزال خاضعة لها، كما تُستخدم أيضا للتوقيع رقميا على شهادات التصديق على الرقابة الداخلية الكافية والاستخدام المناسب للتفويض بالصلاحيات. واستكمل الموظفون على المستوى العالمي أكثر من 40 نموذجا إلكترونيا خلال العام الماضي لاقتراح تفويضات صلاحيات جديدة أو معدلة. وجرى إعداد تقرير عن حقوق الوصول الإلكتروني شمل 1 716 حقا من حقوق الوصول في مكاتب الصندوق لضمان حقوق الوصول المناسبة التي تقتصر على الأشخاص المصرح لهم فقط بالوصول إلى النُظم المالية والأساسية الرئيسية. وقدمت تسويات للمصروفات النقدية النثرية الإلكترونية إلى مكتبين؛ وأُتيحت نماذج إلكترونية لطلب معلومات عن حالات خرق البيانات الشخصية والأشخاص موضوع البيانات؛ وأنشئ نموذج إلكتروني لتسليم المهام من قِبل المديرين القطريين الذين ينقلون المكاتب لتوفير سجلات رقمية يسهل العثور عليها عند تسليم الحافظة.

الجدول 3

ملحق تقرير بعثة وظيفة الرقابة بشأن الأدوات الرقمية المقدمة وحالة التدريب

الأداة الرقمية	*عدد الأشخاص المزودين بالتدريب*	*المقر الرئيسي/المكتب القطري (الميداني)*
التوقيعات الإلكترونية	151	المقر /الميدان
برمجية الجرائم المالية	704	المقر /الميدان
النماذج الإلكترونية للتفويض بالصلاحيات	72	المقر /الميدان
نظام تتبع تنفيذ التوصيات والضوابط (Teammate+ Controls)	52	الميدان
تقرير حقوق الوصول	54	الميدان
المصروفات النقدية النثرية الإلكترونية	27	الميدان
النماذج الإلكترونية لتسليم الحافظة	5	الميدان
الجرد الإلكتروني	12	الميدان
المجموع	**1 077**	

30- وفيما يتعلق بالهدف الثالث المتعلق بالتفويض بالصلاحيات، تستخدم الوظيفة كأداة ضامنة لإطار المساءلة في الصندوق وإطار التفويض بالصلاحيات في الصندوق، اللذين يهدفان إلى تمكين الموظفين، ولا سيما في الميدان، مع ضمان مستوى عالٍ من المساءلة. وقام فريق عامل مؤسسي معني بالتفويض بالصلاحيات، بما في ذلك وظيفة الرقابة التابعة لشُعبة المراقب المالي، بتنقيح أكثر من 40 تفويضا بالصلاحيات صادرا في نشرة رئيس الصندوق PB/2021/03 في خمسة مجالات: (1) التوريد؛ (2) الموارد البشرية؛ (3) العمليات الميدانية؛ (4) الحوكمة والبرتوكول؛ (5) الميزانية والمالية، وبالتالي زيادة التفويض بالصلاحيات في الصندوق. ومنذ ذلك الحين، أُجري 52 تغييرا إضافيا بناء على طلبات دعت إلى إدخال تغييرات على التفويضات من خلال النماذج الإلكترونية من الموظفين على المستوى العالمي، مما يدل على أن التفويض بالصلاحيات "وثيقة حيّة" تتكيَّف مع التغييرات لتعزيز تمكين الموظفين.

31- وفي عام 2021، نُفذ بنجاح أهم تفويض بالصلاحيات في مجال تفويض الميزانية للمديرين القطريين لشُعبتين إقليميتين – وهما أفريقيا الشرقية والجنوبية وأفريقيا الغربية والوسطى - كمرحلة أولى للمشروع. ومنذ إطلاق المشروع، أصبح في وسع جميع المديرين القطريين في أفريقيا (أفريقيا الشرقية والجنوبية وأفريقيا الغربية والوسطى) بما مجموعه 50 شخصا، جمع أو تقديم التزامات ومدفوعات في الميزانية مباشرة من دون الحاجة إلى توجيه طلبات من خلال المكاتب الإقليمية أو مكاتب المقر، مما يضيف جانبا مهما من جوانب التمكين للموظفين الميدانيين في إطار دعم مبادرة الصندوق لتطبيق اللامركزية.

ثالثا – التدريب والتوعية والثقافة

32- يعد التدريب والتوعية والتواصل المستمر أمورا أساسية لإدماج هاتين الوظيفتين (الجرائم المالية والرقابة) في الثقافة المؤسسية للصندوق.

33- وجرى الانتهاء من تقديم تدريب مباشر من خلال شراكة مع المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة في المملكة المتحدة (عقدت بعض الجلسات مؤقتا افتراضيا بسبب جائحة كوفيد-19) إلى 180 موظفا منذ إنشاء كلتا الوظيفتين. وقُدم أيضا تدريب مخصص إلى 50 من مسؤولي الميزانية والمساعدين في الميدان ممن حصلوا على تفويضات جديدة بالصلاحيات المتعلقة بالميزانية.

34- وأنشئت وحدات تعلم إلكتروني في مجال خصوصية البيانات وحمايتها (أتمها 35 موظفا، بمن في ذلك جميع المشرفين على البيانات) وسيجري الانتهاء قريبا من وحدة تعلم إلكتروني جديدة في مجال التفويض بالصلاحيات، وسيبدأ تعميمها بحلول نهاية عام 2022.

35- وصدرت مدونات لكل من الوظيفتين الجديدتين. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الرسائل التي تنشر على الشبكة الداخلية، والوصلات الدائمة في أركان الشبكة الداخلية والعروض العديدة التي تُقدم في اجتماعات موظفي الشُعب بشأن التفويض بالصلاحيات وخصوصية البيانات وحمايتها، إلى إدرام الوظائف الجديدة في ثقافة الصندوق.